Journal Of the Iraqia University (76-1) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

# مسائل نحوية مختارة من كتاب سيبويه دراسة تحليلية

م.د. وديان محمد شعلان الجسام العبيدي

قسم تربية الفلوجة

# Selected grammatical issues from Sibawayh's book: an analytical study

Dr. Wadyan Mohammed Shaalan The great Al-Obaidi
General Directorate of Education in Anbar to divide breeding Fallujah
wdyanmhmd611@gmail.com

Abstract:
It deals with Search Issues Grammar Selected from book Sibawayh, with Analyze it in a light Explanations Scientists like Seraphic And the glass and others, center on Aspects Grammar And semantic and audio that reveal on depth look grammarian in Heritage Arabic.discuss Search Issues Related Diminutive Names More, And collect Flags, And development The word"mouth", phenomenon to cut Adjective And parsing Maamouli He was and its sisters, And compassion in Warning, with comparison Opinions grammarians The ancients And the modernists, Abstract rules minute strengthen from to understand Issues Grammar and its applications Contemporary.**words Key:**Sibawayh, Grammar, selected, analytical, issues.

الملخص:

يتناول البحث مسائل نحوية مختارة من كتاب سيبويه، مع تحليلها في ضوء شروح العلماء مثل السيرافي والزجاجي وغيرهما، مركزًا على الجوانب الإعرابية والدلالية والصوتية التي تكشف عن عمق النظر النحوي في التراث العربي. يناقش البحث مسائل تتعلق بتصغير الأسماء المزيدة، وجمع الأعلام، وتطور الكلمة "فم"، وظاهرة قطع النعت، وإعراب معمولي كان وأخواتها، والعطف في التحذير، مع مقارنة آراء النحاة القدامى والمحدثين، مستخلصًا قواعد دقيقة تعزز من فهم القضايا النحوية وتطبيقاتها المعاصرة. كلمات مفتاحية: سيبويه، النحوية، مختارة, تحليلية, مسائل.

## المقدمة

إنَّ اللغة العربية منذ نشأتها وما زالت لغة قائمة على أسس ثابتة، وركائز متينة وهي لغة مرنة متجددة, وتعاصر كل العصور، وتساير كل الأحداث الجديدة فهي تجمع بين الأصالة والحداثة، إذ إنها تساير العولمة مع حفاظها على ركائزها بجوهرها الأصيل ونظامها البديع، وهذه الخصيصة نادرة في اللغات الأخرى، ومن هنا كان اعتناء العلماء السابقين بهذه اللغة واسعة، حيث إنهم صبوا جل اهتمامهم ببيان مستوياتها الصوتية والبنيوية والتركيبية و الدلالية، ولا يخفى على أحد ما يضيفه كتاب سيبويه (١٨٠ هـ) رحمة الله على العلوم، فهو كتاب ولاد وحمالة أوجه أفاد منه السابقون واللاحقون والمحدثين حتى الغربيين فإنهم كثيرا ما رجعوا إليه في تفسيرهم للظواهر اللغوية واللسانية. وتجد فيه ما تبنتها مدارسهم اللسانية الحديثة, فهو عريق في زمانه وتفصيل في الوقت الحاضر لمن أراد فهم اللغة العربية، ومن هنا قررنا دراسة بعض المسائل من كتاب سيبويه؛ لكي نكشف ما تخفيه نصوصه من معاني لغوية دقيقة ومتنوعة, فقد قمنا باختيار مسالتين من هذه المسائل ثم حدد مسارهم ثم انطلقنا في الرجوع كتب الشرح الكتاب لسيبويه كشرح السيرافي و التعليقة على كتاب سيبويه و غيرهما من المصادر الأخرى التي أعان الباحث في تفسير و تحليل معاني نصوص سيبويهوقد تم تقسيم البحث إلى اقسام بالاعتماد على المسائل التالية:المسالة الأولى : تصغير المزيد بحرفين مما يجوز حذف أي منهما.المسألة الثانية : حكم جمع أسماء الرجال والنساء.المسألة الثالثة : ما يتعلق بالاسم " فم" وأصله.المسألة الرابعة : فيما يتعلق بالقطع كوسيلة للتعظيم والمدح.المسألة الخامسة : إذا كان معمولي كان وأخواتها) معرفتين.المسألة السادسة: العطف على معمولي فعل التحذير.ومن ثم لحق البحث خاتمة ذكر فيها اهم النتائج التي توصل اليه البحث، ثم أهم المراجع و المصادر التي رجع اليها الباحث أثناء كتابته للبحث.المسألة الأولى :

تصغير المزيد بحرفين مما يجوز حذف أي منهما :يقول سيبويه ( ١٨٠ هـ ) في هذا الباب : "هذا باب تحفيز ما كان من ثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذف أيهما شئت وذلك نحو:قلنسوة، إن شئت قلت : فلينسة، كما فعلوا ذلك حين كسروه للجمع، فقال بعضهم : قلانس، وقال بعضهم قلاس، وهذا قول الخليل، وكذلك حبنطي، إن شئت حذفت النون فقلت: حبينط، وذلك لانهما زائدتان الحقنا الثلاثة ببناء الخمسة، وكلاهما بمنزلة ما هو نفس الحرف، وليس واحدة الحذف ألزم منه الأخرى ، فإن حبنطي واشباهه بمنزلة قلنسوة"(سيبويه,١٩٨٨م,٤٣٦/٣).

إن مفاد كلام سيبويه أن تصغير السماء التي فيها زيادتان متماثلتان ، أي : ليس ليس لاحد الحرفين مزية على الأخرى بل كلاهما في نفس المستوى، فيجوز للمتكلم عند تصغير أيهما شاء و ترك الأخر، وذلك عند التصغير مثل : قلنسوة، فإن النون والواو زائدتان وليس أحدهما ألزم للحذف من الأخرى، فيجوز أن نقول : قلينسة، بحذف الواو، كما يجوز أن نقول قليسة بحذف النون, وهو ما أكده النحاة السابقون على التصغير يلزم حذف الزوائد أو بعضا منها لكيلا تطول الكلمة لما يحدث في الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقير، فتحذف من أجل التخفيف، فنقول في تصغير: محمد حميد، وفي أسود – سويد، وهكذا(ينظر: ابن يعيش,٢٠٠١م,٤٣١/٣), فالتصغير إذا توجب الحذف لأسباب التخفيف.وقد أشار إلى هذه المسالة ممن شرحوا كتاب سيبويه وقوله ، فقد ذكر السيرافي (٣٦٨هـ) أن مثل ( حبارى) يصغر على: خبيري، بحذف الألف، وعلى: حبيير بحذف ألف التأنيث المقصورة(ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,١٨٣/٤), يقول ابن جني (٣٩٢هـ): " فإن كانت في الاسم زائدتان متساويتان، حذفت أيتهما شئت، تقول في تحقير حبنطي فيمن حذفت الألف حبينط وفيمن حذفت النون: حبيط، وفي دلنطي دليط و دلينط، فإن كانت أحداهما لمعنى، والأخرى لغير معنى حذفت التي لغير معنى وأثبت التي للمعنى تقول في تحقير مقتطع مقيطع، تحذف التاء وتقر الميم كما تقول في التكسير"(ابن جني,(د ت), ص٢٦١ , وابن الخباز,٢٠٠٧م, ص٢٦١).أمَّا المبرد (٢٨٥هـ) ، فإنه يرى أن الأقيس والأجود في تصغير ( قلنسوة) هو قلينس، وليس: فليسية، إذ يرى أن الحرفي لسا في المستوى نفسه على أن النون أصبح بحذاء الحرف الأصلي لأنها للإلحاق مثله كمثل : قمحدوة، فقد قال:"... كما أن قلنسوة لما كانت في وزن قمحدوة كانت النون بحذاء الأصلي والواو بحذاء الواو الزائدة فكان قُلَيْنسة"(المبرد,١٩٩٤م,٢٥٥/٢) لكن أغلب الذين ذكروا إلى أولوية حذف أحد الحرفين على الأخرى إنما يتأتى من حيث ان احدهما كان لمعنى و الأخرى ليس المعنى وإنما هو للإلحاق، فحينئذ الأرجح أن تحذف التي للإلحاق و تثبت التي للمعنى، كما في تحقير وتصغير: مقتطع، فإنك تقول: مقيطع، فتحذف التاء و تثبت الميم، إذ تقول في جمعها: مقاطع(ينظر: ابن جني,(د ت), ص٢٦١).وسبق أن دافع ابن ولاد التميمي (٣٣٢) (هـ) صاحب كتاب الانتصار لسيبويه على المبرد عن سيبويه على ان النون والواو في مثل : قلنسوة، بمنزلة واحدة و ليس لأحدهما مزية على الأخرى، فيقول : وأما قوله : فإنه مخير في حذف أيهما شاء فليس الأمر كذلك، إنما يحذف أيهما شاء إذا استوت الزيادتان كزيادة قلنسوة، و أما اذا كانت احداهما أولى من الأخرى أبقينا التي هي أولى ، كزيادة توجب في الكلمة معنى وأخرى للحشو ، فتكون التي توجب المعنى أولى بالإبقاء، و التي للحشو ليست أولى بالإبقاء"(ابن ولاد,١٩٩٦م, ص٢٢٠)، وهذا ما أيده المتأخرون كابن حاجب في شرح الشافية (٧١٥ هـ) ، على أن التخيير في حذف احد الحرفين إنما يكون مباحا على وجه سواء اذا تساوت الزائدتان في المنزلة كما في قلنسوة) فليس للنون و الواو مزية تجعل أحدهما ألزم و أبقى من الآخر و كذلك الأمر مع (حبنطي) وأشباهه(ينظر: الاستراباذي,١٩٩٨م,٣٥١/١).ومن هنا أشار النحاة على القاعدة و الأساس في تحقير أو تصغير الاسم الخماسي يكون كالآتي(ينظر: ابن الصائغ,١٤٢٤هـ, ٦٧٠/٢):

١– أن لا يكون فيه حرف من حروف الزيادة نحو : فرزدق، فهذا وأمثاله يصغر بحذف اخره، فتقول : فريزد، بحذف القاف.

٢– أن يكون في الاسم الخماسي حرف علة فختص الحذف بحرف العلة، فتقول في مثل : قرقرى قريقر ، لأن بقاء حرف العلة يخرج الاسم عن مثال: فعيعل وفعيعيل.

٣–أن يكون في الاسم حرفان من حروف الزيادة، فإن تساويا كنت مخيرا بحذف ايهما شئت كما في قلنسوة وحبنطي، إذ يجوز بالطريقتين: قلينس أو قليسية وحبينط أو حبيط، وإن كان لاحدهما مزية على الآخر أقر الذي فيه مزية، وحذف الآخر كمثل: مرتزق، فإن الأولى أن تحذف التاء وتثبت الميم فتقول : مريزق؛ لأن للميم مزية بدليل صيغتها على الفاعل كما في قولك: مختار، فإنه يصغر على / مخير .

المسألة الثانية: حكم جمع أسماء الرجال و النساء:قال سيبويه: "هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء اعلم أنك اذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار : إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء و النون في الجر والنصب، وإن شئت كسرته للجمع على حد ما تكسر عليه الاسماء للجمع وإذا جمعت اسم امرأة فانت بالخيار إن شئت جمعته بالتاء ، وإن شئت كسرته على حد ما تكسر عليه الاسماء للجمع. فإن كان اخر الاسم هاء التأنيث لرجل أو امرأة لم تدخله الواو والنون، و لا تلحقه في المع الا التاء. وإن شئت كسرته للجمع. فمن ذلك فإذا سميت رجلا بزيد أو عمروا أو بكر، كنت بالخيار إن شئت قلت: زيدون وإن شئت قلت: أزياد، كما قلت : أبيات ، وإن شئت قلت الزيود، وإن شئت قلت العمور والأعمر، وإن شئت

قلتها ما بين الثلاثة إلى العشرة. و كذلك بكر. قال الشاعر، وهو رؤبه، فيما لحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب"(سيبويه,١٩٨٨م,٣٩٥/١).يعرض سيبويه في هذه المسالة مع الأسماء سواء كان الاسم اسم علم أو أسما مشتقا، فهو يشير بشكل واضح إلى أن جمع هذه الأسماء تجمع حسب الآتي:

١ – إذا كان الاسم علما خاليا من تاء التأنيث فيجوز ان يجمع مذكرا ساما أو جمع تكسير سواء كان هذا الاسم مما كان يجمع بالواو والنون أو لا يجمع فيجوز في لفظ اسم العلم : زيد، أن يجمع على: زيدون اي: جمع مذكر سالما، ويجوز أن يجمع على : أزياد او زيود، اي : جمع تكسير.

٢ – اذا كان الاسم علما خاليا من تاء التأنيث فيجوز أن يجمع جمع مؤنث سالما أو جمع تكسير. فتقول في فاطمة: فاطمات جمع مؤنث سالم، ويجوز: فواطم جمع تكسير.

٣– اما ما يلحقه التاء وكان اسما لرجل أو امرأة فلا يجوز جمعه جمع مذكر سالما، بل يجمع جمع مؤنث سالما أو جمع تكسير ، تقول في جمع : حمزة: حمزات، جمع مؤنث سالم أو: أحمز و حمز، جمع تكسير (ينظر: ابن السراج,(د ت)٤٢٢/٢, ونهر,٢٠١٤م,ص١٩٨).

وهذا ما ايده شرح الكتاب وعلى راسهم السيرافي حينما حدد موطن الشاهد في قول الشاعر :

رأيت الصدع من كعب وكانوا  من الشنان قد صاروا كعابا

إذ ان الشاهد في هذا البيت هو : كعابا ، وهو جمع تكسير للاسم : كعب، فهو أجرى الأسماء مجرى غيرها في التكسير(ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,٢٥٩/٢)، وكعبا اسم علم وقد جمع جمع تكسير وهو دليل على ان العرب كانت تستسيغ في أسماء الاعلام جمع التكسير، إذ إن حقيقة التكسير تكون في الأسماء، وإن كل اسم يجمع جمعا سالما يجوز فيه التكسير وليس كل اسم يجمع مكسرا يجوز فيه ان يجمع معا سالما، فالتكسير في الأسماء أعم و أكثر"(ينظر: الفارسيّ,١٩٩٠م,٣/ ٢٣٨) لكن يبقى السؤال في الذهن وهو : هل يجمع هذا الجمع جميع الاسماء أسماء العلم والصفات ؟ : أسماء علم لها ، فمثلا إذ أردنا أن نجمع : حارث على أنه اسم علم، جاز لنا الوجهان: التسليم ) جمع السلامة)، والتكسير، أما إذا كان صفة ، فالأولى ان تجمع على: حارثون، يقول ابن السراج: "وإن سميت رجلا أو امرأة بشيء كان وصفا ثم أردت ان تكسره كسرته على تكسيرك اياه لو كان اسما على القياس ...وإذا كسرت الصفة على شيء قد كسر عليه نظيرها من الاسماء كسرتها غذا صارت اسما على ذلك، كما قالوا في أحمر اسم علم: أحامر، والذين قالوا في حارث : حوارث إنما جعلوه اسما ، و لو كان صفة لكان : حارثون"(ابن السراج,(د ت) ٤٢٢/٢)فممَّا يظهر في كلام ابن السراج أن المعين متاحين لأسماء الأعلام و ليس الصفات، فهي وإن كانت اسماء، أي: ليست أفعالًا إلا أن الصفات أقرب إلى الأفعال من حيث تحملها ضمائر كما تتحملها الأفعال(ينظر: ابن السراج,(د ت)٤٢٢/٢, ونهر,٢٠١٤م,ص١٩٨) فالصفات لا تجمع دون قيد ، إذ إنّ "تكسير الصفة ليس بالقوي في القياس، لأن لها نظرا إلى الفعل؛ لذلك تحملت الضمير مثله، فإذا جمعت الصفات فبحكم ما فيها من الاسمية، ولم يتوسعوا في جمعها، كما توسعوا في جمع الاسماء"(ابن الأثير,١٤٢٠هـ,١٢٦/٢).

المسألة الثالثة : ما يتعلق بالاسم "فم" وأصله:

قال سيبويه : وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنه كان أصله فوه، فأبدلوا الميم مكان الواو، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دع، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية. فمن ترك دم على حاله إذا أضاف، ترك فم على حاله، ومن رد إلى دم اللام رد إلى في العين فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ.قال الفرزدق:

هما نفثا في فيَّ من فمويها  على الناتج العوي أشدَّ رجام

وقالوا: فموان، فإنَّما ترد في الإضافة كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم كما تثني به، إلا أن الإضافة أقوى على الرد. فإن قال: فمان فهو بالخيار، إن شاء قال: فموي، وإن شاء قال: فمي. ومن قال: فموان قال: فموي على كل حال. وأمَّا الإضافة إلى رجل اسمه ذو مالٍ فإنَّك تقول: ذووي، كأنك أضفت إلى ذواً، وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسماً، رد إلى أصله؛ لأن أصله فعل، يدلك على ذلك قولهم: ذواتا ، فإن أردت أن تضيف فكأنك أضفت إلى مفرد لم يكن مضافاً قط، فافعل به فلعك به إذا كان اسماً غير مضاف"(سيبويه,١٩٨٨م,٣٦٦/٣)أشار المبرد في المقتضب إلى أن أصلها (فوه)، وجمعه (أفواه) فحذف موضع اللام، ولولا إضافتها لم يصلح لاسم أن يكون من حرفين، واستبدلت الواو ميما؛ لأن الواو والميم من مخرج واحد مع الباء، وعلة اختيار الميم على الباء؛ لأن الواو حرف شفوي حين يلفظ يهوي إلى الفم، وكذلك هو الميم حتى يتصل بالخياشيم، وليس الباء كذلك، فهي لازمة لموضعها، فمن ذهب في التثنية إلى القول في (فمان) قال في النسب (فموي) و(قمي) فهو بالخيار، قال المبرد: " فتقول في الإفراد (قم) فَاعْلَم فتبدل الميم من الواو؛ لِأَنَّهُما من مخرج وَاحِد وَإِنَّمَا الْمِيمِ وَالْبَاءِ وَالْوَاوِ من الشفة وَكَانَتِ الْمِيمِ أولى بِالْبَدَلِ من الباء؛ لأن الواو من الشفة، ثم تهوى إلى القم؛ لما فيها من المد واللين، حَتَّى تنقطع عند مخرج الألف والميم تهوى في الفم حتى

تتصل بالخياشيم؛ لما فيها من الغنة والباء لازمة لموضعها فأما قوله: (فمويهما) فَإِنَّهُ جعل الْوَاوِ بَدَلا من الهاء لخفائها للين وأن الهاء خُفْيَة فَمن قَالَ (فمان) قَالَ في النسب: فمي، وفموي ومن قَالَ (فموان) يجز في النسب إلا فموي"(المبرد,١٩٩٤م,١٥٨/٣– ١٥٩)، فالمبرد يذهب إلى القول بالخيار كذلك في النسب للفظة (فم)، إذا ثنيتها على (فمان)، أما إذا ثنيتها على (فموان) فلا يجوز غير (فموي).ذهب أبو علي الفارسي إلى القول بالخيار كذلك فيوافق بذلك سيبويه، فالقياس فيه على التثنية؛ لأن الخيار يكون حين يكون المثنى على (فمان)، في حين إن كان المثنى على (فموان) فإنك لست بالخيار، والنسب فيه فموي) فحسب، والعلة أنك حين حذفت اللام لم تأت بها في النسب كذلك، لكنك حين زدتها في التثنية كان لزامًا عليك إضافتها كذلك في النسب، كما هو الحال في أخت، وابن، وذات، وغيرها.قال أبو علي الفارسي : "ومن قال: (فمان)، قال في النسب: فمي، وله أن يقول: فموي كما كان له في يَدٍ يَدَوِيٌّ، ومن قال: فموان لم يجز له أن يقول إلا فموي، كما أنه ليس له أن يقول في ابن وأخت إلا بَنَوِي وأخوي، فيرد اللام من أجل الزيادة إذ كان له الرد فيما لا زيادة فيه وهذا قياس صحيح"(الفارسيّ,١٩٩٠م,١٩٤/٣)لقد ذهب السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه المذهب نفسه الذي قال به سيبويه وما قال به المبرد والفارسي ولم يخالفهما في شيء من ذلك، لكنه قد عبر عن الخيار الذي ذكره سيبويه في النسب للفظة (فم) بالجواز، وكأنّي به يجعلهما بمعنى واحد حيث يقول: "وإذا نسبت إلى" فم" وأصله فوه؛ لأن جمعه أفواه فإن سيبويه أجاز فيه (فمي) و(فموي)، وقال: ومن قال في التثنية فمان جاز أن يقول: فمي وفموي كما يقال في دم دمي ودموي"(السيرافي,٢٠٠٨م,١١٧/٤). وقد ذكر ابن السراج أن النسب إلى (قم)، (فمي)، ولم يذكر (فموي)، بل بين بعدها (وفموان) وعلة جوازها، فقال: "وقم إذا شئت قلت : فمي لأنهم قالوا : فموان ولو لم يقولوه لم يجز لأنه لا ينبغي أن يجمع بين العوض والمعوض وبين الحرف الذي عوض فالميم إنَّما جُعِلَتْ عوضا من الواو إذا قلت: فو زيد"(ابن السراج,(د ت),٧٨/٣) والميم في لفظة (فم) هي مبدلة عن الواو، وهي عين الكلمة وتشبه ميم كلمة (دم) فإن " (فما) بعد إبدال الواو منه ميماً، يجري في التصرف مجرى (دم) الذي ميمه أصلية، فمن ترك (دما) على حاله في الإضافة التي هي النسب، ترك (فماً) على حاله، ومن رد إلى (دم) لام الفعل منه فقال: (دموي) رد إلى (قم) الواو التي هي عين الفعل التي الميم في موضعها، وجعل الواو في موضع لام الفعل من الفم فقال (فموي)" (السيرافي,١٩٧٤م,٢٣٤/٢)، وقد وافق الاستراباذي سيبويه والمبرد، إلا إنه تحدث في حالة إرجاع اللام وعينه ساكنة تكون على فموي، فقال: " فاعلم أن ما ترد لامه وأصل عينه السكون نحو دموي ويدوِي وغَدَوِي وحِرَجِي يفتح عينه عند سيبويه، إلا أن يكون مضاعفا"(الاستراباذي, ١٩٩٨م,٦٦/٢).

المسألة الرابعة فيما يتعلق بالقطع كوسيلة للتعظيم والمدح:

في العربية ظاهرة تميزت بها عن سائر اللغات، فهي جديرة بالالتفات، ألا وهي: ظاهرة القطع، وتعني: المغايرة بين حكمي إعراب النعت والمنعوت، كأن يكون المنعوت مرفوعا والنعت منصوبا نحو قولك: الحمد لله الصمد)، ويقع القطع في النعت على الأكثر، وقد يقع في العطف كذلك، قال تعالى: "الْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ" فعطف والصابرين"(سورة البقرة:١٧٧) على الموفون، وهذا من باب القطع، وقد قل استعمالها منذ زمن بعيد، ويستعمل القطع لأداء معنى لا يتم إلا بالقطع لا بالاتباع الإثارة ولفت انتباه السامع للمقطوع عن طريق تغيير حركته، فالأصل في النعت أن يتبع منعوته لكن إذا خالف سيكون لافتاً للانتباه والذهن، كالمصباح الأحمر في إشارة المرور، فهي تلفت الانتباه في السؤال عن سبب وضعها(ينظر: السامرائي,٢٠٠٠م,١٩٣/٣)، ولقد سمى العلماء القدماء الظاهرة بـ ( ما ينتصب على التعظيم والمدح).جاء في كتاب سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح قوله: ((وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدائه. وذلك قولك: الحمد الله الحميد هو ، والحمد لله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا)) (سيبويه,١٩٨٨م,٦٢/٢)، فقد تعرض إلى ما تسمى بـ (قطع النعت)، وقد أشار سيبويه إلى حكم الخيار في التوجيه الإعرابي للكلمة المقطوعة، وقد مثل بقوله: (الحمد لله الحميد)، فذكر أنه يجوز فيها أكثر من إعراب على الصفة وبذلك يتابع ما قبله، وعلى النصب بتقدير فعل محذوف دال على المدح أو الذم، أو على الرفع بتقدير ضمير منفصل، وقال لك الخيار في توجيه الجملة إعرابيا، لكن بدا عليه أنه يرجح ويفضل أن يكون المقطوع مرفوعًا على الابتداء، ولكي أقف على المسألة موقفا يتبين لي فيه الأمر لابد من البحث فيها.ذهب السيرافي في معرض حديثه عن هذه المسألة، فذكر أنها تتشابه مع ما ينتصب على الشتم والتقبيح، وأن الاسم الذي بعدها يكون إعرابه على ثلاثة أحوال، وهي: الأول: أن يكون صفة وتابعا للأول، حين يكون إرادة المتكلم التعظيم ومدح كنحو ما يُكَرُ من صفات الله تعظيما ومدحا.

والثاني: أن يكون منصوبا على إضمار فعل تقديره (أذكر).

وأما الخيار الثالث: فهو ترفعه على إضمار مبتدأ بقصد الاستئناف، والذي يجعل مراد المتكلم ومفهومه، هو قصد المتكلم نفسه، قال تعالى: " لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ "(النساء:

١٦٢)فلفظة (والمقيمين) يجوز فيها وجهان من الإعراب الأول النصب على المدحوالثناء، والثاني الجر عطفا على (ما)، فيصير التقدير : (وبالمقيمين الصلاة)، ورفع والمؤتون) يكون على الاستئناف أو عطفا على ( الراسخون) (ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,٣٩٥/٢)، والنصب على التعظيم والثناء على أن يكون المراد أن لا تُحدث الناس أو من تخاطبه بأمر لا يعرفونه أو يجهلونه، ولكنهم يعلمون ما تعلمه، والفعل لا يُستعمل اظهاره، وترك اظهار الناصب هو شبيه ترك اظهار الناصب في النداء، ومن هذا الباب في النكرة قول الشاعر(البيت لأمية ابن أبي عائذ, وهو موجود في البغدادي,١٩٩٨م, ٣٩١/٣ _ ٥/ ٤٠, وفي الفراء,(د ت), ٢١٦/٣, موجود بلفظ: ويأوي إلى نسوة عاطلاتٍ ... وشُعثا مراضيعَ مثل السعالي):

ويأوي إلى نسوةٍ عطّلٍ وشعثًا مراضيع مثل السّعالي

فلما قال (نسوة عطل فكأنه كان معروفًا للمتكلم والمخاطب وبالضرورة أنهن صرن شعنا، لكنه أراد زيادة التشنيع، فقال: (شعثًا)، والتقدير : أذكر هن شعثًا زيادة في التشنيع(ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,٣٩٨/٢) والتعظيم لا يجوز أن يكون بكل موضع، ولا كل صفة يجوز التعظيم بها، كقولك: مررت بعبد الله أخيك النجار)، فالنجارة ليست الصفة التي يعظم بها المرء عند الناس؛ لهذا فلم يجز التعظيم بها، لكنك لو قلت: مررت بقومك الكرام الصالحين) ثم قلت : المطعمين لجاز ذلك؛ لأن وصفهم ذلك فكأنه صاروا بمنزلة من عرف منهم ذلك، وهذا مما استحسنته العرب(ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,٣٩٩/٢)، يقول السيرافي: ((يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظّم :أحدهما: أن يكون المعنى الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة، والآخر: أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده ما عظم به أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم، وهذا معنى ما ذكره سيبويه مررت بقومك الكرام، ثم قلت: المطعمين في المحل)، وتقول : مررت بعبد الله الكريم الفاضل، على التعظيم لما قدمت ذكر الكريم صار كأنه قد عرف وشهر )) (ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,٣٩٩/٢).لقد سمَّى النحويون ما نصب على التعظيم ب قطع النعت، وذهب أبو القاسم السهيلي إلى أن تكرار النعوت شرطاً لقطعه، وليس الأمر كذلك فإن كان المنعوت معروفا عند المخاطب لم يكن التعت لإتمام المعرفة به، فعند ذاك سيكون من باب المدح أو الذم(ينظر: السُّهَيلي,١٩٩٢م, ص١٨٥).

في حين إن كان المنعوت غير معروف عند المخاطب إلا بنعته، وجب أن يكون تابعا للمنعوت في هذا الحال، ولابد أن يكون تكرار النعت شرطا في جواز القطع والعلة من القطع هو إضافة مدح أو ذم للمخاطب غير موجود في الأول، وبذلك صار تجديدا في اللفظ والمعنى، وزيادة المعنى في المدح أو الذم كان أبلغ(ينظر: السُّهَيلي,١٩٩٢م, ص١٨٦) قد يتبع معمولان عاملين في العمل وهما متحدا المعنى فعند ذاك يكون الحكم التبعية في الرفع والنصب والجر ، كقولك: جاء عمرو وأتى خالد النجيبان، فإن اختلف العمل أو المعنى لأي واحد منهما، كان القطع واجبًا، نحو قولك: (جلس زيد وقام عمرو الرائعين على النصب بإضمار فعل تقديره أعني)، وعلى الرفع على إضمار مبتدأ التقدير : هما الرائعان)، فإن تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بهم جميعا فيكون التتابع واجبًا، نحو قولك: (سلمت على زيد الكاتب الناقد الفقيه، فإن كان المنعوت واضحًا جاز لك في جميعها القطع والإتباع، وإن كان لا يتعين في بعضها، فالحكم الاتباع واجب لما لم يتضح، والاتباع والقطع فيما هو متعين وواضح (ينظر: الهمداني,١٩٨٠م,٣/ ٢٠٢_٢٠٤) إن قطع النعت عن المنعوت يكون بالرفع على إضمار مبتدأ أو على النصب بتقدير فعل يناسب السياق، وفي الموضعين يجب إضمار الرافع والناصب، نحو قولك: مررت بزيد الكريم، أو الكريم)، إن كان النعت مرادا به المدح أو الذم، فإن أردت به التخصيص فأنت بالخيار، إن شئت أظهرت فقلت: مررت بزيد هو الخياط، أو أعني الخياطَ)، وإن شئت أضمرت فقلت: (مررت بزيدٍ الخياط، أو الخياط) (ينظر: الجياني,١٩٨٢م,٣٦١/١, الهمداني,١٩٨٠م,٢٠٤/٣_ ٢٠٥) إنَّ الجملة المقطوعة بعد المنعوت هي جملة مستأنفة على الحقيقة وبالمعنى الدقيق هي جملة اعتراضية، فإن كان المنعوت مرفوعا فلا يجوز في النعت المقطوع سوى النصب، فتقول: (جاء زيد الكريم)، أي: اعني الكريم، وعلة منع الرفع هو أن النعت لو رُفِعَ لَمْ يُعرف أهو نعت للمنعوت أم قطع له، وإن كان المنعوت منصوبا جاز في النعت المقطوع الرفع فقط للعلة ذاتها كذلك، في حين إن كان المنعوت مجرورًا، فيجوز قطعه إلى الرفع والنصب لِأمن اللبس(ينظر: ناظر الجيش,١٤٢٨هـ,٣٣٤٧/٧ , وحسن(د ت),٥١٢/١).إنَّ الشرط الأساسي الذي بوجوده يجوز القطع وبخلافه لا يجوز القطع البتة، هو أن يكون المنعوت معلومًا من دون النعت سواءً كان النعت واحدا أو أكثر، ولا يجوز القطع إن كان النعت وحيدًا وكان المنعوت نكرة محضة، نحو قولك: (كرَّمت جنودًا أبطالًا)، ولا يجوز كذلك القطع إن كان النعت متعددا والمنعوت واحد نكرة محضة فيجب حينها الاتباع للأول لشدة حاجة المنعوت للنعت؛ لتخصيصه، نحو قولك: أقبل رجل شجاع أمين تقي)، والذي منع القطع هو أن المنعوت نكرة محضة، ويجوز لك القطع وعدمه فيما بعد الأول ل أمين تقي؛ لأن المنعوت قد تخصص بالنعت الأول، فالمقصود بالنعت الأول التخصيص لا التعيين، فإن كان النعت معرفة متعددا وتعين مسماه من دونها، جاز اتباعها جميعًا أو قطعها جميعا أو اتباع بعضها وقطع بعضها الآخر، نحو قولك: عرفتُ الإمام أبا حنيفة المجتهد الذكي

العبقري) فيجوز نصبها على الاتباع جميعًا، ويجوز رفعها على القطع جميعها كذلك، في حين يشترط تقديم النعت التابع على المقطوع إن نصبت على الاتباع في بعض منها ورفعت على القطع في بعضها الآخر(ينظر: ناظر الجيش,١٤٢٨هـ,٧/ ٣٣٤٧, والأزهري,٢٠٠٠م,١٢٣/٢, وحسن,(د ت),٤٨٨/٣-٤٨٩)، وقد لا يتعين مسماه إلا بها جميعا، فحينئذ يكون الحكم وجوب الاتباع لجميعها وامتنع القطع فيها، نحو قولك: غاب المصري حافظ الضابط الناثر الشاعر)، فلو كان هناك ثلاثة أفراد كل واحد منهم اسمه حافظ الأول ضابط، والثاني ناثر والثالث شاعر ، فلا يمكن تمييز المنعوت الأول من هؤلاء الثلاثة إلا بتعدد النعوت مجتمعة، وإن تعين ببعضها وجب الاتباع بها وقطع الباقي، على أن يتقدَّمَ التابع على المقطوع(ينظر: ناظر الجيش,١٤٢٨هـ,٣٣٤٧/٧, والغلاييني,١٩٩٣م,٢٢٩/٣, وحسن,(د ت),٤٨٩/٣).يجوز في النعت الاتباع والقطع إن كان المنعوت معرفة مفردا غير متعدد، نحو قولك: (أنت الشريك الوديع) ، والعلة أنَّ المنعوت معلوم بسبب الخطاب(ينظر: ناظر الجيش,١٤٢٨هـ,٣٣٤٧/٧, وحسن,(د ت),٤٩٠/٣) ، ويمتنع القطع إن كان النعت مفيدًا للتوكيد، أو نعنا لاسم الإشارة، أو بعد الكلمات التي أكثرت العرب من استعمالها نعنا، نحو قوله تعالى : ((وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثنين))، وقولك : (جاء القوم الجَمَّاءَ الغفير)، و(امتدحت هذا الوفيَّ)(ينظر: حسن,(د ت),٤٩٠/٣).

المسألة الخامسة : إذا كان معمولي (كان وأخواتها) معرفتين.

قال سيبويه : ((وإذا كان معرفة فأنت بالخيار : أيُّهما ما جعلتَه فاعلا رفعته ونصبت الآخر )) (سيبويه,١٩٨٨م,٤٩/١_٥٠), قول سيبويه هذا يدخل ضمن ما تعارف عليه عند النحاة الذين جاءوا من بعده بباب (كان وأخواتها) وهو عند سيبويه، والمبرد (ت ٢٨٥هـ) باب (الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحدٍ) (أمثال ابن السراج(ت ٣١٦هـ) حيث يقول:(( وهذا الباب عندي يضارع باب" كان وأخواتها")) ابن السراج, م,(د ت),١٠٠/١).شبَّه سيبويه أفعال هذا الباب بالأفعال التامة المتعدية لواحد فقوله: الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول أي: ((المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى، والخبر الذي هو مفعول في المعنى فـ(كان) هي الفعل تشبه الأفعال في العمل واسمها شبيه بالفاعل نسب إلى أنه اسم لها، وخبرها المنصوب مشبه المفعول نُسب إلى أنَّه خبرها )) (سيبويه,١٩٨٨م,٤٥/١, وينظر: المبرد,١٩٩٤م,٨٦/٤)لقد استهل سيبويه هذا الباب بذكر عمل هذه الأفعال وما تحدثه من دلالة فيما تدخل عليه فتفيد فيها زمانًا محصلًا، أو نفيًا، أو انتقالًا، أو دوامًا(نهر,٢٠١٤م,٢٠٤/١), قال: ((ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننتُ الاقتصار على المفعول الأول؛ لأنَّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه.... تقول: كان عبد الله أخاك، فإنَّما أردت أن تُخْبِرَ عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى)) (ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,٢٩٦/١, ونهر,٢٠١٤م,١/ ٣٠٢).وذكر سيبويه من هذه الأفعال ((كان ويكون، وصار ، وما دام، وليسَ)) ثمَّ قال: ((وما كان نحوهن من الفعل مما لا يَستغني عن الخبر )) (سيبويه,١٩٨٨م,٤٥/١, وبقية الأفعال هي: (( أصبح, أمسى, ظلَّ, أضحى, بات, مازال, مابرح, ما انفك, ما فتئ, ما دام) هذا هو المشهور منها وهناك من زاد عليها) أي: ((إن هذه الأفعال التي ضمها هذا الباب أفعال تدخل على مبتدأ وخبر)) (ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,٢٩٦/١).ثمَّ شرع في بيان ما لهذه الأفعال من تصاريف ، ومعاني فشبهها بالأفعال التامة واكتفى بذكر (كان) وما لها من اشتقاقات ومعاني؛ لأنها (أم الباب) (ينظر: الأنصاري,(د ت),٢٢٧/١)و((إنَّ الشيء إذا قيل: بأنَّه أم الباب معناه أنَّه اختص بأحكام ينفرد بها عن غيره، فحينئذٍ (كان) تنفرد بأحكام لا يشاركها غيرها من أخواتها )) (الحازمي,٢٠١٠م, ص٣٥٠) ، وبقية الأفعال من هذا الباب تقاس عليها مع مراعاة الفوارق اللازمة فيما بينها.ثمَّ شرع سيبويه في بيان أحكام ما تقع عليه هذه الأفعال وهو المبتدأ والخبر من حيث التنكير والتعريف وفيه فحوى الدراسة على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى قال سيبويه : ((واعلم أنَّه إذا وقع في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفة؛ لأنه حد الكلام؛ لأنهما شيء واحد)) (سيبويه,١٩٨٨م,٤٦/١), ومراد ذلك هو إن جاء بعد كان أو أحد أخواتها اسمان أحدهما نكرة والآخر معرفة فتشغل هذه الافعال المعرفة اسما لها، تقديم أو تأخر قال : ((وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليما، وكان حليما زيد، لا عليك أقدمت أم أخَّرت)) (سيبويه,١٩٨٨م,٤٧/١).وذلك لأن الأصل في الإبتداء أن يكون معرفة، فالعرب لا تبتدأ بالنكرات إلَّا بمسوغٍ(وهي: أن يكون منعوتًا, أو مستفهمًا (عنه) , أو منفيًّا نحو قوله تعالى: ( لَا لَغْوٌ فِيهَا) , فلا يخبر عنه , إلَّا أن يكون الخبر مجرورًا معرفة مقدمًا (عليه)) ، قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ) : ((وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة ... وإنّما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنَّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به )) (ابن السراج,(د ت)٥٩/١), فإذا حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة؛ لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم(ينظر: الاستراباذي,١٩٩٨م,٢٠٣/١).ثم جوَّز سيبويه الابتداء بالنكرة في الضرورة الشعرية ومثَّل لذلك ببعض أشعار العرب منها قول حسان بن ثابت(ينظر:سيبويه,١٩٨٨م,٤٦/١):

كأنَّ سبيئةٌ من بيت رأسٍ  يكون مزاجَها عسلٌ وماءٌ

فسيبويه يرى أن من الضرورات الشعرية غير المستحبة والضعيفة في الكلام جيء بالنكرة اسما لكان والمعرفة خبرا لها على عكس ما تلزمه القواعد النحوية المتبعة في ذلك(ينظر: نهر,٢٠١٤م,٢١٩/١). ، ويمنع ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) ذلك في النثر قال: وما جاء منه في الشعر فهو ضرورة(ينظر: ابن الصائغ,١٤٢٤هـ,٥٨٢/٢).ثم ذكر سيبويه فيما إذا كان معمولي كان أو إحدى أخواتها معرفتين فقد جعل المتكلم بالخيار إيَّهما شاء أن يجعله الاسم الذي هو مبتدأ بالأصل والآخر خبر والذي هو خبر المبتدأ في الأصل حيث قال : ((وإذا كان معرفةً فأنت بالخيار : أيُّهما ما جعلتَه فاعلا رفعته ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في ضربَ، وذلك قولك: كان أخوك زيدًا، وكان زيدٌ صاحبَك، وكان هذا زيدًا، وكان المُتكلِّمُ أخاك)) (سيبويه,١٩٨٨م,٥٠/١_٩٤).والذي يُفهَم من كلام سيبويه أن المتكلم بالخيار في جعل أحد المعرفتين اسمًا والآخر خبرًا فهو من باب التسوية بين المعارف بحسب إرادة المتكلم في التعبير عن المعنى المراد في ذهنه. ((والمراد الاستواء في جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وإن كان أحدهما أعرف من الآخر قيل: هذا ما عليه النحاة)) (الصّبّان,١٩٩٧م,٣٠٧/١) ، منهم المبرد (ت ٢٨٥هـ) (ينظر: المبرد,١٩٩٤م,٨٩/٣)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) (ينظر: ابن جنيد ت),ص.(37_ 62وقاس سيبويه ذلك على الفعل المتعدي لواحد إذ لا يشترط فيه تعريفا للفاعل أو تنكيرًا للمفعول فقد يكونا نكرتين أو معرفتين أو معرفة ونكرة أو العكس(ينظر: نهر,٢٠١٤م, ص٢٢١).غير أنَّ الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) يلزم الحكم في المتقدم منهما أنه المبتدأ قال : ((وفي هذا الباب لا يجوز تقديم الخبر بل أيَّهما قدمت فهو المبتدأ)) (ينظر: الزمخشري,١٩٩٣م, ص٤٦).ثم يأتي ابن هشام (ت ٧٦١هـ) فيجعل للمسألة تفصيلًا آخرًا حيث يقول: ((يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثَلاث مسَائِل احدَاها أن يَكُونَا معرفتين تَسَاوت رتبتهما نحو (الله ربنا)١٥))) الأنصاري,١٩٨٥م, ص٥٨٨, وينظر: الأزهري,٢٠٠٠م, ,1/213والصّبّان,١٩٩٧م,(1/307، وقال في موضع آخر : يجب تأخير الخبر إذا كانا معرفتين متساويين ولا قرينة مخافة اللبس كقولك: زيد أخوك(ينظر: الأنصاري,(د ت),٢٠٥/١) .

ومثله السيوطي (ت ٩١١ هـ) حيث يقول : ((وَيجب الْتِزَام الأَصل لأسباب أحدهَا أَن يُوهم التَّقدِيم ابتدائية الخَبَر بِأَن يَكُونَا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولَا قرينَة نَحو زيد أَخُوك)) (السيوطي, ع,(د ت),٣٨٤/١), أي: إن تساوى المعرفتين في نسبة التعريف وجب الحكم للأول منهما بالابتدائية والآخر الخبر على الأصل إلا بوجود قرينة، هذا إن تساوتا في نسبة التعريف فإن تفاوتا في التعريف فإنَّ ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) يقيد الحكم بين المعرفتين بأن يُقدَّم الأعرف منهما فالمعارف متفاوتة في نسبة التعريف فهناك ما هو معرفة وهناك ما هو أعرف ؛ إذ يقول: ((أنت مخيّر إذا كانا معرفتين في جعلك أيهما شئت الاسم والآخر الخبر ؛ للتساوي في التعريف إلا أن يكون أحدهما أعرف من الآخر، كالضمير مع العلم، والعلم مع المبهم، والمبهم مع المعرف بالألف واللام والألف واللام مع المضاف فقولُك : (كان زيدٌ صديقك) أحسن من قولك: (كان صديقك زيدًا)، وعلى ذلك يُقاس الباقي)) (ابن الصائغ,١٤٢٤هـ,٥٨٢/٢) ، ومثله ابن هشام (ت ٧٦١هـ) حيث يقول : (( فإن كَانَ أحدهما أعرف فالمختار جعله الإسم)) (الأنصاري,١٩٨٥م, ص٥٠٩).وذهب فريق آخر إلى أن ضابط التقديم والتأخير بين المعرفتين راجع إلى حد التعريف بين المتكلم والسامع أو المخاطب قال الجرجاوي المعروف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ) : ((ويختلف المعنى باختلاف الغرض)) (الأزهري,٢٠٠٠م,٢١٣/١).فالأعرف عند المخاطب هو الذي يتقدم وإن كان أقل منه في نسبة التعريف مثال ذلك : كان زيدٌ أخوك هنا المخاطب يعرف زيد لكنه يجهل كونه أخوه فإن أردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك ولا يصح أخوك زيد. وإن كان المخاطب عارفًا بأنَّ له أخٌ ولكنَّه لا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت : أخوك زيدٌ ولا يصح زيدٌ أخوك(الأنصاري,١٩٨٥م, ص٥٩٠).قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): ((فإن كانَ المُخَاطب يعلم أحدهمَا دون الآخر فالمعلوم الإسم والمجهول الخبَر )) (الأنصاري,١٩٨٥م, ص٥٩٠).وممن ذهب نحو ذلك: السيرافي (ت (٣٦٨هـ) (ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,٣٠٧/١) ، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) (ينظر: ابن يعيش,٢٠٠١م,٩٨/١)، والجرجاوي (ت ٩٠٥هـ) (ينظر: الأزهري,٢٠٠٠م,٢١٣/١)، والصبَّان (ت ١٢٠٦هـ) (ينظر: الصّبّان,١٩٩٧م,٣٠٧/١).وترك ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الخيار للمتكلم إن كان المخاطب جاهلا بكليهما قائلا: ((وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مُخَيّر)) (الأنصاري,١٩٨٥م, ص٥٩٠, وينظر: الأزهري,٢٠٠٠م,٢١٣/١)

- ❖ إذا كان معمولي كان وأخواتها ( معرفتين فلعلماء العربية فيهما مذاهب فمنهم من:
- جوَّز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا وهو رأي سيبويه والمبرد (ت ٢٨٥هـ) (ينظر: المبرد,١٩٩٤م,٨٩/٤) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) (ينظر: ابن جني,(د ت), ص٢٦).
- وقيل المشتق خبر وإن تقدم(ينظر: الأنصاري,١٩٨٥م, ص٥٨٨, والصّبّان,١٩٩٧م,٣٠٧/١, والأزهري,٢٠٠٠م,٢١٣/١).
- وجعل ابن هشام (ت ٧٦١ هـ ) الحكم للمقدم بالابتدئية بحسب الأعرف بنسبة التعريف بينهما أو ما كان أعرف عند المخاطب .
- ومنهم من حكم بابتدائية المقدم منهما وبهذا الرأي أخذ الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) (ينظر: الزمخشري,١٩٩٣م, ص٤٦).

- ومنهم من جعل المبتدأ ما كان أعرف في نسبة التعريف فقط وهو رأي ابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) (ينظر: ابن الصائغ,١٤٢٤هـ,٥٨٢/٢).
- وقيل الحكم بالأصل بين المعرفتين إن لم توجد قرينة وهو رأي ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) (ينظر: الأنصاري,(د ت),٢٠٥/١)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) (ينظر: السيوطي,(د ت),٣٨٤/١).
- وقيل أن كانا متساويين في نسبة التعريف فالمتكلم بالخيار وهو رأي ابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ) (ينظر: ابن الصائغ,١٤٢٤هـ,٥٨٢/٢)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) (ينظر: الأنصاري,١٩٨٥م, ص٥٩٠, والأزهري,٢٠٠٠م,٢١٣/١.

المسألة السادسة: العطف على معمولي فعل التحذير:

قال سيبويه : ((فإن قلت إياك أنت وزيد فأنت بالخيار)) (سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٨/١) . قد يجعل سيبويه في بعض تقسيمات الكتاب ضمن منهجيته بأن يُقسم الباب الواحد على عدة تقسيمات فيكون الباب الأول هو أصل الموضوع وبقية الأبواب تحمل العنوانات الفرعية للباب نفسه. ومن ذلك ما سمَّاه بـ (( باب ما يكون مَعطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمَرِ )) (سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٨/١). فهذا عنوان جزئي يدخل ضمن العنوان الأساسي للباب وهو ما تعارف عليه عند النحاة بالنصب على (التحذير) (سمَّاه الخليل (النَّصب من التحذير) ينظر: الفراهيدي,١٩٩٥م, ص٨٣) . وسمى سيبويه الباب الأصلي بـ ((باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه)) (ينظر: ابن الوراق,١٩٩٩م, ص٢٩٨)، وسمَّاه بعض من جاء بعد سيبويه بـ ( باب الإضمار ) كابن الوراق (ت ٣٨١هـ) (السيرافي,٢٠٠٨م,١٦٩/٢)بدأ سيبويه في هذا الباب بذكر أحكام إضمار الفعل وجوبا وإبقاء عامله المنصوب قال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) : (( هذا الذي ذكره سيبويه من إضمار الفعل صحيح)) (ذكرها السيرافي (نَحِّ) بالنون وكذا الدكتور هادي نهر وهي الأصح ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,١٦٩/٢, ونهر,٢٠١٤م,٣٩٨/٢-٣٩٩) ويمثل سيبويه لذلك بتراكيب منها قوله: ((وذلك قولك: إذا كنت تحذر : إياك كأنك قلت: إياك بح(ذكرها السيرافي (نَحِّ) بالنون وكذا الدكتور هادي نهر وهي الأصح ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,١٦٩/٢, ونهر,٢٠١٤م,٣٩٨/٢-٣٩٩)، وإيَّاك باعِد، وإيَّاك اتّقِ وما أشبه ذا)) (سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٣/١.فالفعل الناصب لإياك لا يحسن إظهاره؛ لأنَّ العرب اكتفت بـ (إياك) وكان موضعها غير مشكل(ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,١٦٩/٢)، ثم بين سيبويه صورة أخرى للتحذير الذي يجب فيه الإضمار وهوقوله: ((ومن ذلك أيضًا قولك: إيَّاك والأسد، وإيَّاي والشرَّ )) (سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٣/١) فإياك مفعول به لفعل محذوف على التحذير وجوبا تقديره باعد أو اجتنب و (الأسد) إما معطوف على إياك بالواو التي تفيد المشاركة فيكون المخاطب والأسد كلاهما مخوف على تأويل أن المخاطب مُخوّف والأسد مخوف منه فالمعنى الناصب لهما معنى واحد وإن كان طريق التخويف مختلفًا(ينظر: السيرافي,٢٠٠٨م,١٧٠/٢).وأمَّا منصوب بفعل محذوف على التحذير تقديره باعد والواو حرف عطف فهو من باب عطف جملة على جملة(ينظر: نهر,٢٠١٤م,٤٠١/٢)وبيَّن سيبويه علة الحذف في مثل هذا حين قال: (( وحذفوا الفعل من إيَّاك لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام، فصار بدلًا من الفعل، وحذفوا كحذفهم: حينئذٍ الآن، فكأنَّه قال: احذرِ الأسدَ)) (سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٤/١) ، فـ ((الْمَحذُوف الَّذِي لَا يجوز إِظْهَاره هُوَ الَّذِي يكثر حَتَّى يصير بِمَنزِلَة المَذْكُور فِي فهم المَعنى نَحو : إياك فِي التحذير)) (الرماني,(د ت), ص٧٧).وقول سيبويه : ((ومما جُعل بدلًا من اللفظ بالفعل قولهم: الحَذَرَ الحَذَرَ، والنَّجاءَ النَّجاءَ، وضَربًا ضَربًا، فإنَّما انتصب هذا على الزَمِ الحَذَرَ، وعليك النجاءَ)) (سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٤/١)جعل سيبويه إقامة اللفظ الأول من اللفظين مقام الفعل المحذوف على تقدير إلزم الحذر وعليك النجاء بمنزلة قولك: إكرامًا إكرامًا بإنابة المصدر مناب الفعل، في الطلب(ينظر: نهر,٢٠١٤م,٤٠٥/٢).قال القاسم بن عثمان الحريري (ت ٥١٦هـ): ((وتَنصِبُ الاسم الَّذِي تُكرّره . عَن عِوَضِ الفعلِ الَّذِي لَا تُظهِرُه ، مثل مَقَالِ الخَاطِبِ الأَوَّاه . اللهَ اللهَ عبادَ اللهِ)) (الحريري,١٩٩١م, ص٤٨)واستشهد سيبويه لذلك بقول بعض شعراء العرب .قال سيبويه : ((فإن قلت إياك أنت وزيدٌ فأنت بالخيار ))(سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٨/١).قال سيبويه ((هذا باب ما يكون معطوفًا في هذا الباب على الفاعل المضمَرِ )) (سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٧/١)ويدخل هذا الباب ضمن الباب الأصلي فهو فرع عنه ويراد به حكم العطف في باب التحذير(نهر,٢٠١٤م,٤٠٦/٢) . تكلَّم سيبويه في هذا الباب عن كيفية توكيد الضمير المرفوع المستتر أو المتصل ففي الفعل التحذير المحذوف ضميرًا مستترًا لا يمكن توكيده بالنفس والعين إلَّا بعد توكيده بضمير منفصل وذلك قولك: قمت أنت نفسُك قال السيرافي (ت ٣٦٨هـ): (( فما صلح أن يكون توكيدًا للتاء الفاعلية صلُح أن يكون توكيدًا للضمير في الفعل المحذوف وما صلُح أن يكون عطفًا على التاء صلُح أن يكون عطفًا على ذلك الضمير المقدر وكذلك التوكيد المنصوب فلما لم يحسن أن تقول: قمت نفسك، حتى تقول: قمت أنت نفسُك لم يصلح أن تقول : إياك نفسَك فتجعل نفسك توكيدًا حتى تقدم قبله أنت)) (السيرافي,٢٠٠٨م,١٧٥/٢) ، ويجوز إياك نفسَك؛ لأنَّ ضمير النصب لا يحتاج لفصل كما في المرفوع (نهر,٢٠١٤م,٤٠٧/٢) ثمَّ بيَّن سيبويه حكم العطف على الاسم المنصوب المحذر منه فأجاز ذلك كقولك : إياك وزيدًا والأسد والواو تفيد الاشتراك قال : ((وإنما أمرتَه أن يتَّقِيَهما جميعًا )) (سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٨/١)أمَّا العطف على المرفوع فقبيح كقولك: اذهب وزيدٌ كان قبيحًا ، حتى تقول: اذهب أنت

وزيدٌ(سيبويه,١٩٨٨م,٢٨٨/١) وهذا ما جاء به القرآن الكريم قال تعالى : (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) (سورة البقر٣٥)، وقوله تعالى : (قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ) (سورة المائدة٢٤)، وقوله تعالى: (اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي) (سورة طه ٤٢).فإن فصلت فأنت بالخيار قال سيبويه : ((فإن قلت إيّاك أنت وزيدٌ فأنت بالخيار)) (سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٨/١).فإن شئت رفعت فقلت: إيَّاك أنت وزيدٌ عطفًا على ضمير الفاعل المستتر في الفعل المحذوف، وإن شئت نصبت فقلت: إيَّاك أنت وزيدًا عطفًا على المفعول به (إيَّاك) والنصب أحسن.قال سيبويه: (( فالنصبُ أحسنُ؛ لأنَّ المنصوب يُعطَفُ على المنصوب المضمر، ولا يُعطَفُ على المرفوع المضمَر إلا في الشعر، وذلك قبيح (سيبويه,١٩٨٨م,٢٧٨/١), أنشدنا يونس لجرير :

إيَّاك أنت وعبد المسيح ... أنْ تَقْرَبَا قبلة المسجد.

فأنشد يونس ((وعبدَ المسيحِ )) نصبًا ولو رفع لكان حسنًا أيضًا؛ لأنَّ أنت تجعل توكيدًا للضمير المرفوع المقدر فيحسن حينئذٍ العطف عليه(ينظر: نهر,٢٠١٤م,١٧٦/٢) .

قال المبرد (ت ٢٨٥هـ) : (( وَالْبَيت يستوى فِيهِ الْوَجهَانِ؛ لأنَّهُ فِيه توكيد)) (ينظر: المبرد,١٩٩٤م,٢١٢/٣) أي: ضمير الرفع (أنت) ، ومثل قول سيبويه قال المبرد (ت ٢٨٥هـ) (ينظر: المبرد,١٩٩٤م,٢١٢/٣) ، وابن السراج (ت ٣١٦هـ) (ينظر: ابن السراج,(د ت),٢٥٠/٢)ونقل المرادي (ت ٧٤٩هـ)، الجرجاويّ (ت (٩٠٥هـ) عن ابن طاهر، وابن خروف أنَّ وجه النصب على إضمار فعل فهو عندهما من قبيل عطف الجمل(ينظر: المرادي,٢٠٠٨م,١١٥٣/٣, والأزهري,٢٠٠٠م,٢٧٣/٢).وذكر ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) مذهبًا ثالثًا في قول : (إيَّاك والأسد ) قال : الأصل "احذر تلاقي نفسك والأسد" ثم حذف الفعل وفاعله ، أي : (احذر) ثم المضاف الأول (تلاقي)، وأنيب عنه الثاني (نفسك) فانتصب ثم الثاني أي: (نفس)، وأنيب عنه الثالث ( ضمير الكاف) فانتصب وانفصل أي: صار (إيَّاك) بعد أن كان مجرورًا متَّصلًا(ينظر: الأنصاري,(د ت),٧٠/٤-٧١ , والأزهري,٢٠٠٠م,٢٧٣/٢, والصّبّان,١٩٩٧م. ٢٧٨/٣).واختلف في إعراب ما بعد الواو , فقيل: هو معطوف على إياك، والتقدير: اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك. وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور.فإن قلت: كيف جاز عطفه على إياك وهما مختلفان في الحكم؛ لأن الأول محذر والثاني محذر منه؟قلت الجواب أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه، والتقدير السابق يوضح ذلك.

## الخاتمة :

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- ❖ إنَّ حذف الاحرف في التصغير يحتاج إلى تصنيف هذه الاحرف من حيث عدد الأحرف و من حيث نوعيتها.
- ❖ إذا كان الاسم فيه حرفان زائدان يجوز حذف أحد الحرفين و من ثم تصغير الاسم إلا إذا كان لأحد الحرفين ميزة على الأخرى كأن يكون دالا على معنى فيحذف الذي ليس له معنى و يثبت الذي له معنى.
- ❖ إنَّ جمع الاسماء الخمسة أو أسماء الاعلام يجوز ان تجمع جمعا تكسير و يجوز أن تمع جمعا سالما، فإذا كان الاسم مذكرا جاز فيه التكسير وجمع المذكر السالم، وإذا كان مؤنثا جاز فيه مع التكسير و جمع المؤنث السالم.
- ❖ تُجمع الاسماء المنتهية بالتاء جمعا مكسرا و جمعا مؤنَّثًا سالمًا وإن كان الاسم مذكَّرًا أو للمذكر . مثل طلحة للمذكر فيجمع على : طلح و طلحات.
- ❖ إنَّ أصل فم هو (فوه) ، وجمعه (أفواه) فحذف موضع اللام، ولولا إضافتها لم يصلح لاسم أن يكون من حرفين، واستُبدِلت الواو ميمًا ؛ لأنَّ الواو والميم من مخرج واحد مع الباء وعلة اختيار الميم على الباء؛ لأنَّ الواو حرف شفوي حين يُلفظ يهوي إلى الفم .
- ❖ قطع النعت له أحوال ثلاثة هي:
- ✓ وجوب القطع: ويكون في ثلاثة صور هي:
  - أن يكون العامل في المنعوت غير واحد وهو متفق في العمل، نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ ولقيتُ خالدًا) .
  - أن يكون العامل في المنعوت غير واحد لكنه متفق في العمل، مختلف في المعنى نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ وسلمتُ على محمدٍ) .
  - أن يكون العامل في المنعوت متفق في العمل والمعنى، لكنه مختلف في اللفظ والجنس، كقولك : ( قام زيدٌ وذهبَ عمرو ) .

فالقطع في هذه الأشكال الثلاثة واجب لكنه يختلف في كون الإضمار يكون واجبًا حين يكون لغير البيان، ويجوز الإضمار والإظهار إنْء كان قطع النعت للبيان .

- ✓ امتناع القطع: ويكون في أربع صور هي:
- أن يكون النعت للتوكيد نحو قولك: اشتريت كتابا واحدا، والعلة لو قطِعَ التوكيد لخرجَ عن كونِه توكيدًا
- أن يكون النعت مما يُذكَرُ بعده دائمًا، نحو قولك: (جاء الجَّاء الغفير) والملتزم تبعيته لا يجوز له غير ذلك
- أن يكون النعت مِمَّا يُشار إليه، نحو قولك:( جاء زيدٌ هذا ) .
- أن يكون نعت لنكرة ولم يتقدم عليه نعت آخر ، ولا يجوز أن يكون غير تابع والنكرة بحاجة إلى بيان
- ✓ جواز القطع: ويكون في أربع صور هي:
- أنْ يكون غير الثلاثة الممتنعة القطع .
- أنْ يكون النعت للبيان او غير البيان من مدح أو ذم أو ترجم وأن يكون نعتًا لمعرفة أو نعتًا لنكرة، أو تقدَّم عليه نعت آخر .
- أنْ يكون النعت أكثر من واحد والمنعوت معلوم أو منزَّل منزلة المعلوم(ينظر: ناظر الجيش,١٤٢٨هـ,٣٣٤٧/٧).

## المصادر والمراجع:


١) ابن الأثير, م,( ١٤٢٠هـ). البديع في علم العربية،(ط ١). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، مكة المكرمة

٢) ابن الخباز, أ,(٢٠٠٧م). توجيه اللمع،(ط٢). مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

٣) ابن السراج, م,(د ت). الأصول في النحو،(د ط). لبنان: مؤسسة الرسالة_ بيروت.

٤) ابن الصائغ, م,(١٤٢٤هـ). اللمحة في شرح الملحة,(ط١). المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة.

٥) ابن الوراق, م,(١٩٩٩م).علل النحو،(ط١). المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد_ الرياض.

٦) ابن جني, ع,(د ت). اللمع في العربية، (د ط). الكويت: دار الكتب الثقافية.

٧) ابن ولاد,أ,(١٩٩٦م). الانتصار لسيبويه على المبرد,(ط١). لبنان: مؤسسة الرسالة_ بيروت.

٨) ابن يعيش, م,(٢٠٠١م). شرح المفصّل،(ط١). لبنان: دار الكتب العلميّة _ بيروت.

٩) الأزهري, خ,(٢٠٠٠م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،(ط١). لبنان: دار الكتب العلمية _ بيروت.

١٠) الاستراباذي, ر,(١٩٩٨م). شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب،(ط٢). ليبيا: جامعة قار يونس بنغاري.

١١) الأنصاري, ع,(١٩٨٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب,(ط٦). سوريا: دار الفكر_ دمشق.

١٢) الأنصاري,ع,(د ت). أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك،(د ط). سوريا: دار الفكر للنشر والتوزيع.

١٣) البغدادي, ع,(١٩٩٨م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (د ط). لبنان: دار الكتب العلميّة _ بيروت.

١٤) الجياني, م,(١٩٨٢م). شرح الكافية الشّافية،(ط١). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

١٥) الحازمي, أ,(٢٠١٠م). فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية,(ط١). المملكة العربية السعودية: مكتبة الأسدي_ مكة المكرمة.

١٦) الحريري, ق,(١٩٩١م). شرح ملحة الاعراب،(ط١). الاردن: دار الامل للنشر والتوزيع.

١٧) حسن, ع,(د ت).النحو الوافي،(ط١٥). مصر: دار المعارف.

١٨) الرماني, ع,(د ت). رسالة الحدود,( د ط). الأردن: دار الفكر_ عمان.

١٩) ). المفصل في صنعة الإعراب،(ط١). لبنان: مكتبة الهلال_ بيروت.

٢٠) السامرائي, ف,(٢٠٠٠م). معاني النحو,(ط١). الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢١) السُّهَيلي, ع,(١٩٩٢م). نتائج الفكر في النَّحو,(ط١).لبنان: دار الكتب العلمية_ بيروت.

٢٢) سيبويه, ع,(١٩٨٨م).الكتاب،(ط٣). مصر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٣) السيرافي, ح,(٢٠٠٨م). شرح كتاب سيبويه،(ط١). لبنان: دار الكتب العلميّة _ بيروت.

٢٤) السيرافي, ي,(١٩٧٤م). شرح أبيات سيبويه,(د ط). مصر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
٢٥) السيوطي, ع,(د ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،(د ط). مصر: المكتبة التوفيقية.
٢٦) الصّبّان, م,(١٩٩٧م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك،(د ط). لبنان: دار الكتب العلميّة _ بيروت.
٢٧) الغلاييني, م,(١٩٩٣م). جامع الدروس العربية، (ط٢٨). لبنان: المكتبة العصرية، صيدا_ بيروت.
٢٨) الفارسيّ, ح,(١٩٩٠م). التعليقة على كتاب سيبويه,(ط١). مصر: مكتبة الإسكندرية_ القاهرة.
٢٩) الفراء, ي,(د ت). معاني القرآن،(ط١). مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.
٣٠) الفراهيدي, خ,(١٩٩٥م). الجمل في النحو، (ط٥). لبنان: مؤسسة الرسالة_ بيروت.
٣١) المبرد, م,(١٩٩٤م).المقتضب،(د ط). مصر: المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية، القاهرة.
٣٢) ناظر الجيش, م,(١٤٢٨هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،(ط١). مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة.
٣٣) نهر, هـ,(٢٠١٤م). الكتاب الشرح المعاصر لكتاب سيبويه,(ط١). الأردن:: دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
٣٤) الهمداني, ع,(١٩٨٠م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،(ط٢٠). مصر: دار التراث للطباعة القاهرة.
٣٥) المرادي, ب,(٢٠٠٨م).وضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك,(ط١). مصر: دار الفكر العربي.